الأمم المتحدة

TD/B/64/2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
30 June 2017
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والستون
جنيف، ١١-٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ٦ من جدول الأعمال

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول

استعراض عام

موجز تنفيذي

السياحة – من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والتجارة – قطاع هام في العديد من الاقتصادات الأفريقية، ونموها يحركه بشكل متزايد السياح الوافدون من القارة نفسها. غير أن معظم البلدان الأفريقية ما زالت تواجه تحديات وقيوداً هامة في استكشاف القدرة المحتملة لخدمات السياحة في التجارة والتنمية الاقتصادية. ويبحث *تقرير "التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول"* الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في عملية التنمية في أفريقيا. وفي الوقت الذي تبني فيه القارة قدراتها الإنتاجية، معمقة التكامل الإقليمي وساعية وراء تحقيق التنوع الاقتصادي، ما زالت السياحة في أفريقيا تنمو. ومن أجل تحسين تسخير قدرات قطاع السياحة المحتملة على المساهمة في النمو الشامل والتحول الهيكلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على أفريقيا اعتماد سياسات تعزز الروابط فيما بين القطاعات، ودفع عجلة السياحة الأقاليمية، وتعزيز السلام.

GE.17-10916(A)
1710916

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- أعلنت الأمم المتحدة سنة ٢٠١٧ سنة دولية للسياحة المستدامة من أجل التنمية. وقد حظي قطاع السياحة بالإشادة لقدرته على حفز النمو الاقتصادي من خلال خلق مواطن الشغل وجلب الاستثمار وتشجيع إقامة المشاريع، فضلاً عن المساهمة، في نفس الوقت، متى تم تسخيره على النحو الملائم، في حفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وحماية التراث الثقافي والنهوض بتمكين المجتمعات المحلية.

٢- ويمكن أن تكون السياحة محركاً للنمو الشامل والتنمية الاقتصادية المستدامة. ومنذ تسعينات القرن الماضي، تسهم السياحة بشكل متزايد في نمو أفريقيا وفي العمالة والتجارة. وخلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤، ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين إلى أفريقيا بمعدل ٦ في المائة في السنة وارتفعت عائدات صادرات السياحة بنسبة ٩ في المائة في السنة. وارتفع متوسط المساهمات الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٩ مليار دولار في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ إلى ١٦٦ مليار دولار في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، أي من نسبة ٦,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا إلى ٨,٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، ولّدت السياحة أكثر من ٢١ مليون موطن شغل في المعدل في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، الأمر الذي يمثل نسبة ٧,١ في المائة من جميع مواطن الشغل في أفريقيا. وهذا يعني أن صناعة السياحة، على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، كانت تدعم واحداً من أصل كل ١٤ موطن شغل. وفي نفس الوقت، ارتبطت السياحة أيضاً بالعمل بمعزل عن أجزاء الاقتصاد الأخرى، فعانت من تسربات مالية كبيرة وولدت توترات اجتماعية - ثقافية وأضراراً بيئية. ويوحي التاريخ بأن البلدان لا يمكنها أن تعتمد على السياحة بوصفها السبيل الوحيد للخروج من الفقر أو الطريق الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- وما زال صانعو السياسات يسلمون بقدرة السياحة المحتملة على الصعيدين الوطني والدولي، وهذا أمر ينعكس بشكل متزايد في أطر السياسات العامة الوطنية والدولية. أما على المستوى العالمي، فقد أبرزت الأهداف ٨ و١٢ و١٤ من أهداف التنمية المستدامة الدور المحوري للسياحة في خلق مواطن الشغل، والنهوض المحلي بالثقافة والتنمية الاقتصادية. لكن، بما أن السياحة تغطي عدة قطاعات وتُعتبر مسألة شاملة لعدة مجالات، فإن تنمية السياحة لها تأثير على العديد من أهداف التنمية المستدامة من قبيل الفقر والعمل اللائق والمسائل الجنسانية وتطوير الهياكل الأساسية.

٤- وعلى المستوى القاري، تسلم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عمل السياحة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بأهمية السياحة في تحريك التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا وتحولها الهيكلي من خلال خلق مواطن الشغل، وفي حفز النمو في قطاعات منتجة أخرى، وفي تشجيع الإدماج من خلال مشاركة النساء والشباب في أنشطة القطاع.

٥- أما على المستوى الإقليمي فإن أطر السياسات العامة في العديد من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك بروتوكول عام ٢٠١٢ بشأن السياحة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واستراتيجية تطوير السياحة في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب

الأفريقي، والخطة الرئيسية للسياحة المستدامة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٣ للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تسلط الضوء على أهمية السياحة في دعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

٦- وعلى المستوى الوطني، لمعظم البلدان الأفريقية خطط رئيسية للتنمية الوطنية تبرز رؤية البلد لمستقبلها وتحدد السياسات والأولويات القطاعية المقررة، بما يبرز أهمية السياحة.

٧- ويبحث *تقرير "التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول"* الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في عملية التنمية في أفريقيا. وجاء فيه أن السياحة يمكن أن تكون محركاً للنمو والتنمية الاقتصادية الشاملين ويمكن أن تكمل استراتيجيات التنمية الرامية إلى تشجيع التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي في سياق السياسات العامة الصحيح. ولا يركز التقرير على تغير المناخ أو على جوانب تمويله ذلك أن هاتين المسألتين قد تم تناولهما بقدر أكبر من التفصيل في المنشورات الحديثة العهد بشأن القطاع. بل إن التقرير يركز بالأحرى على تعزيز الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، والتخفيف من وطأة الفقر، والتجارة، وتشجيع التكامل الإقليمي، والتحول الهيكلي. وتحقيقاً لجميع هذه الغايات، لا بد لأفريقيا من معالجة العوائق الرئيسية التي تحول دون تطوير قطاع السياحة، من قبيل الروابط الضعيفة بين القطاعات.

٨- والسياحة يمكن أن تكون عاملاً مساهماً هاماً في التنمية الاقتصادية لعدة أسباب، وتحديداً ما يلي:

(أ) للسياحة القدرة على المساهمة إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وحصائل الصادرات؛

(ب) بإمكان القطاع أن يوفر أيضاً مبرراً وجيهاً لإعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا. والسياحة قطاع ثري نسبياً من حيث مواطن الشغل ويستخدم نسباً عالية من النساء والأطفال مقارنة مع القطاعات الأخرى. وعالمياً، تمثل النساء بين ٦٠ و٧٠ في المائة من القوة العاملة في مجال السياحة ونصف العاملين فيها يبلغون من العمر ٢٥ عاماً أو أقل. وبالتالي، فإن لها القدرة المحتملة على تشجيع نمو أشمل؛

(ج) مع تزايد الدخل المتاح الذي يمكن التصرف فيه، ومن ثم الموارد الإضافية المتاحة للترفيه والسفر، فضلاً عن العولمة التي تدفع السفر لأغراض الأعمال التجارية، أصبحت توقعات السياحة إيجابية. ويُنتظر أن يتواصل نمو عدد السياح الدوليين الوافدين إلى أفريقيا بمتانة ليصل إلى ١٣٤ مليون وافد بحلول عام ٢٠٣٠ (منظمة السياحة العالمية، ٢٠١٦)؛

(د) نظراً لكون معظم الأسفار الدولية العالمية تتم داخل منطقة المسافر نفسه، ونظراً لكونه من المحتمل أن ترتفع المداخيل القارية المتاحة التي يمكن التصرف فيها، مع تزايد تنامي الطبقة الوسطى، فإن هناك مجالاً أوسع لمزيد حفز السفر القاري والأقاليمي في أفريقيا؛

(هـ) للسياحة أيضاً القدرة على توليد وتوزيع المداخيل ولها آثار غير مباشرة كبيرة بالنسبة للحد من الفقر من خلال روابط أكثر متانة. وتحفز الروابط المتينة أثراً مضاعفاً يمكن أن يولد منافع اقتصادية واسعة النطاق على المستوى الوطني، فضلاً عن فرص العمل على عين المكان والحد من الفقر على المستوى المحلي. وفي العديد من البلدان الأفريقية، لا تزال روابط السياحة مع ذلك ضعيفة وغير مستغلة بالقدر الكافي. وبالتالي، فإن قدراً كبيراً من القيمة

المضافة في قطاع السياحة يستحوذ عليه المستثمرون الأجانب ومنظمو الرحالات الدوليون وشركات الطيران الأجنبية، في حين أن منافع محدودة فقط غالباً ما تبقى داخل بلد المقصد وتعود بالنفع على الفقراء. وبالتالي، فإن تحسين الروابط يمكن أن يؤدي، في جملة أمور، إلى خلق المزيد من مواطن الشغل لضعاف أفراد المجموعات في المجتمع والفقراء والنساء والشباب؛

(و) تعزيز السلم وإقامة العدالة وإرساء المؤسسات الراسخة المتينة شروط أساسية لتحقيق أي هدف من أهداف التنمية الاقتصادية. وهذا هو الحال بشكل واضح بالنسبة للأهداف ذات الصلة بتطوير السياحة.

٩- غير أن معظم البلدان الأفريقية تواجه تحديات وقيوداً هامة في استغلال قدرة الخدمات السياحية المحتملة في التنمية التجارية والاقتصادية. ويهدف *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧* إلى تحديد الحواجز والعوائق الرئيسية التي تحول دون تحرير طاقات السياحة المحتملة في أفريقيا للمساعدة على تحويل اقتصاد القارة هيكلياً ويتقدم بتوصيات سياساتية حول كيفية التغلب على تلك الحواجز والعوائق. ويركز التقرير على التحديات الأربعة التالية: (أ) تعزيز الروابط بين القطاعات؛ (ب) تعزيز قدرة السياحة على تشجيع النمو الأكثر شمولية؛ (ج) استغلال إمكانات السياحة الأقاليمية من خلال تعميق التكامل الإقليمي؛ (د) تسخير السياحة لأغراض السلم والاستقرار.

ثانياً- الرسائل الرئيسية والتوصيات السياساتية

١٠- أولاً، بإمكان البلدان النامية أن تستغل حيوية قطاع السياحة لتشجيع التحول الهيكلي. وجزئياً، فإن الطلب الإقليمي على خدمات السياحة آخذ في التزايد بسبب ارتفاع المداخيل المتاحة التي يمكن التصرف فيها وزيادة توسع الطبقة الوسطى. وإلى جانب ارتفاع المداخيل المتاحة والتي يمكن التصرف فيها، من شأن تحسين النقل وتيسير الحصول على التأشيرات أن يشكلا فضلاً عن ذلك أساس هذا الاتجاه ويمدّا الأفارقة بسبل السفر إلى الخارج. وبالإضافة إلى ذلك فإن أجزاء جديدة من سوق السياحة آخذة في التطور من قبيل السياحة الطبية، والتي يمكن أن توفر الزخم اللازم لتطوير هياكل الرعاية الصحية والاستثمار فيها، كما هو الحال في غانا وموريشيوس، ونيجيريا. وقطاع السياحة في أفريقيا حيوي ويخضع للطلب إلى حد كبير وبالتالي فإنه يتطلب بعض الدعم الحكومي بشراكة مع القطاع الخاص إذا ما أريد لهذا القطاع أن يصبح أكثر قدرة على المنافسة وأن يتطور. وجلب الاستثمار الخاص بشراكة مع تمويل الدولة لمعالجة الاختناقات القطاعية وتيسير وصول المسافرين الجويين وتوفير البنى التحتية الأساسية واليد العاملة الماهرة، كلها أمور ستتطلب إدماج القطاع في خطط التنمية الوطنية وفي المجموعات المحلية المعنية. والحكومات والجهات المحلية سيكون لها دور حيوي تلعبه.

١١- ويمكن أن تبدأ الحكومات بالتقليل من الإجراءات البيروقراطية وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأمن، والبنى التحتية غير المتطورة بما فيه الكفاية في مجالات الرعاية الصحية والخطوط الجوية والنقل. ويمكن توفير الدعم في الأجل الطويل للقطاع الخاص المحلي لتشغيل الفنادق والتنافس مع سلاسل الفنادق الدولية الموجودة في البلد. ويمكن تشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات المحلية والوكالات الدولية لتشغيل الفنادق بحيث تتألف ملكية الفنادق

وإدارتها من مزيج من رأس المال المحلي والأجنبي. ومنظمو الرحلات المحليون بإمكانهم توفير خدمات الحجز إلكترونياً بحيث يتسنى للسياح شراء التذاكر ومجموعات الخدمات الخاصة بالمقصد مباشرة من الموردين المحليين عوضاً عن شرائها عن طريق منظمي الرحلات الدوليين (أي أن ذلك يولد مضموناً محلياً أكبر في سلاسل القيم السياحية). ويوفر قطاع السياحة سبيلاً واعداً لحفز صادرات الخدمات بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية كجزء من استراتيجيات تنويع اقتصاداتها. وللاستثمارات في الهياكل الأساسية ذات الصلة بالسياحة آثار هامة على العمالة. فمشاريع الفنادق والمطارات والطرقات ومشاريع البناء الأوسع بإمكانها أن توفر فرصاً للمزيد من الأنشطة الكثيفة العمالة من خلال ممارسات المشتريات العامة المباشرة. وبشكل خاص فإنه حيثما كانت السياحة الريفية سائدة ومتى أمكن استخدام أنشطة البناء لمواد محلية، فإن للتكنولوجيات المحلية والمؤسسات المحلية الصغيرة الحجم قدرة محتملة أكبر بكثير على توليد العمالة. وبالمثل فإنه وإن كانت السياحة نشاطاً كثيف الاستخدام لليد العاملة إلاّ أن إدارة النفايات مجال آخر مهمل (وغير ممول بما فيه الكفاية) ولكنه حيوي، ولا سيما عند التفكير في تطوير سوق السياحة الجماهيرية أو المراعية للبيئة.

١٢- ثانياً، بإمكان البلدان أن تخفض تسرب قطاع السياحة إلى الخارج عن طريق تشجيع تنويع الاقتصاد. وتطوير روابط متينة فيما بين القطاعات أمر حيوي لضمان السيطرة أكثر على إنفاق السياح – وهذا عنصر أساسي في تيسير نقل المنافع الاقتصادية المتأتية من القطاع للمجتمعات المحلية، إذ تستمد الدخل من فرص العمالة والمشاريع التجارية بما يسهم في تحسين أسباب العيش والحد من الفقر. ويوجد بشكل واضح مجال للبلدان الأفريقية لتسخير روابط السياحة فيما بين القطاعات لدعم تطوير الصناعات القادرة على البقاء في المراحل الأولية، وذلك ليس فقط في قطاع الخدمات وإنما أيضاً في الزراعة وفي بعض قطاعات التصنيع. ونظراً لدرجة التباين فإن هناك حاجة إلى مراعاة الروابط بين القطاعات في السياحة للسياقات القطرية والسياقات على مستوى القطاعات. وفي حين أن بنية المدخلات – المخرجات لسلسلة القيمة تؤثر في الروابط بين القطاعات والسياحة، فإن وضع إطار سياساتي هادف يظل أمراً حيوياً لتشجيع تنويع الاقتصاد والتموين المحلي وتشجيع إضافة القيمة المحلية. ومثل هذا الإطار السياساتي من شأنه أن يركز على فعالية الاستراتيجيات الوطنية القائمة (بالنسبة للتجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا وخلق مواطن الشغل) لتشجيع النمو الاقتصادي الذي يعتمد جزئياً على الاستثمار المتعدد القطاعات والنهوض بالتكنولوجيا على المستوى الوطني. والاستثمار المنتج هو أيضاً حيوي لدفع عجلة النمو وخلق مواطن الشغل والابتكار والتجارة. وكما ورد إبراز ذلك في تقرير الأونكتاد (٢٠١٦ أ)، يحتاج الأمر إلى التمويل بشكل حيوي لتزويد الشركات برأس المال الذي تحتاجه لنمائها وتيسير الاستثمارات الخاصة والعامة في البنى التحتية والمصانع والمعدات للتشجيع على المزيد من المنافسة. وكما لاحظ ذلك الأونكتاد فإن بلوغ مستويات التنمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عمل القارة المتفق عليها للأجل الطويل لعام ٢٠٦٣ سيتطلب إجراءات من جانب جميع الشركاء في التنمية معاً في شراكة عالمية منتعشة من أجل التنمية المستدامة (الأونكتاد ٢٠١٦ب).

١٣- ثالثاً، يمكن أن تساهم السياحة في نمو أكثر شمولاً إذا ما وُضع الإطار السياساتي الملائم. ومعالجة الفقر تتطلب النهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي على حد

سواء. ويمكن أن توفر السياحة فرصاً للفقراء بما أنها قطاع كثيف الاستخدام لليد العاملة ومن المحتمل جداً أن يعود الإنفاق فيها بالنفع على الفقراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناطق الريفية التي يتركز فيها معظم المجموعات الفقيرة لها ميزة مقارنة في جلب السياحة، ذلك أن المحليين من المحتمل أن يكونوا في وضع يسمح لهم بتوفير المنتجات السياحية الشعبية من قبيل الموسيقى والصناعات التقليدية والرحلات. والروابط بين المجموعات المحلية والموردين لا بد من تشجيعها من أجل إدماج الفقراء في سلسلة قيم السياحة على نحو أفضل.

١٤- والبطالة في صفوف الشباب مبعث قلق حيوي آخر، ذلك أن أفريقيا تعد نسبة كبيرة من السكان. والسياحة تلعب دوراً هاماً في توليد مواطن الشغل للشباب، ولو أن تحدياً رئيسياً بالنسبة للقطاع يتمثل في مواءمة التعليم والمهارات لدى الشباب مع مواطن الشغل المتاحة. وبذل جهود نشطة لتعزيز مدارس السياحة والضيافة سيزيد من قابلية التوظيف في هذا القطاع، وسيكون ذلك في نفس الوقت مؤثراً خارجياً إيجابياً لأصحاب العمل في مجال السياحة الذين غالباً ما يستوعبون تكاليف تدريب الموظفين. ومن شأن اتخاذ تدابير إضافية لتشجيع مزيد التدريب على المهارات المهنية، من قبيل مخططات التدرب غير الرسمي، أن يعزز هذه التدابير.

١٥- ولدى النساء نزعة إلى المشاركة بشكل غير متناسب في أكثر الأنشطة هشاشة وأقلها أجراً ويواجهن تمييزاً عمودياً ولا مساواة في الأجور وتمييزاً وقلة فرص للوصول إلى التمويل والتعليم. غير أن النساء الناشطات في السياحة يبدو أنهن يواجهن أقل صعاباً مما يواجهنه في أي قطاع آخر. والنساء بدورهن يساهمن بمنافع كبيرة للسياحة نفسها - إذ أن التشجيع النشط لمشاركة الإناث في السياحة يمكن أن يحسن تنويع المنتوج السياحي ويحمي الثقافات والبيئات المحلية. ومشاركة المرأة يمكن حفزها عن طريق توفير التدريب ولزيادة فرص اختيار مواطن الشغل المتاحة للمرأة وحظوظها في الترقية، وعن طريق تحسين ظروف العمل للنهوض برفاه المرأة في المناصب الأدنى درجة. وروح مبادرة المرأة في المشاريع لا بد أيضاً من تشجيعها من أجل تحسين تسخير مهاراتهن والنهوض بالابتكار في القطاع والنمو.

١٦- رابعاً، يجب أن يركز القادة الأفارقة على تعزيز تنمية السياحة القارية والأقاليمية. فالسياحة الأقاليمية في أفريقيا آخذة في الارتفاع وهي تتيح فرصاً لتنويع الاقتصاد والصادرات، إذا ما تم الاعتراف بقدرتها المحتملة على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية وعلى الصعيد الوطني. ومن شأن البلدان الأفريقية أن تستفيد إذا أحرزت تقدماً كبيراً بخصوص حرية تنقل الأشخاص وتحرير خدمات النقل الجوي. وهذا من شأنه أن ييسر مزيد فرص الوصول إلى الوجهات السياحية ويدفع قدرتها على المنافسة كجهات مقصد. ويتطلب ذلك أيضاً من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان التخطيط على نحوٍ شامل لهذا الفرع من فروع السياحة. ومع تقدم المفاوضات من أجل إقامة منطقة تجارية قارية حرة فيما يتعلق بالسلع والخدمات، يتعين على الحكومات أن تضمن إيلاء اهتمام خاص للسياحة، ذلك أنها تمثل الحصة الأكبر من صادرات تجارة أفريقيا في مجال الخدمات. وإذا ما أريد للسياحة أن تساعد في زيادة حصة أفريقيا من التجارة العالمية في السلع والخدمات، كما هو متوخى في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، فإنه لا بد من استنباط سياسات إقليمية متكاملة في مجال السياحة تنفذ بطريقة منسقة عبر جميع الاتحادات الاقتصادية الإقليمية، وإقامة محفل سياحي قاري لوضع معايير الخدمات وتنسيق الأطر الداعمة بين المناطق لضمان تحسين قدرة أفريقيا على المنافسة في تجارة

السياحة العالمية. ويمكن أن يشمل ذلك أيضاً منتجات جديدة موجهة على وجه التحديد إلى السوق الأفريقية*. وإجمالاً فإن ذلك من شأنه أن يتطلب تحولاً في التركيز لوضع مزيد من التشديد على أهمية السياح الأفارقة وأذواقهم.

١٧- خامساً، التعاون الإقليمي في معالجة الأزمات حيوي للنمو في قطاع السياحة ولحفظ السلم. وللتصدي للمخاطر ذات الصلة بعدم الاستقرار السياسي، يتعين على البلدان استنباط إجراءات شاملة متعددة الجهات صاحبة المصلحة للتخطيط وإدارة الأزمات (من قبيل الإجراءات الأمنية المشددة بالقرب من الأماكن السياحية وتوافر مآوى آمنة للسياح). وبالمثل، تحتاج البلدان إلى إدراج السياحة في خططها الوطنية لإدارة الكوارث من خلال المؤسسات الوطنية والإقليمية المناسبة إذا ما أُريد للجهود الرامية إلى تنشيط القطاع بعد الأزمات (مثلاً من خلال تمويل الهياكل الأساسية ومبادرات التسويق الجديدة) أن تُكلل بالنجاح. وهناك مدعاة لزيادة الجهود الإقليمية بهدف تحقيق السلم، ذلك أن آثار الاضطرابات السياسية على السياحة يمكن أن تكون لها آثار غير مباشرة على الحدود، ولا سيما حيثما يُعتبر بلد ما جزءاً من خط سير رحلة عام واستبدال السياح لبلد مقصد بآخر.

١٨- سادساً، يجب أن تستمر أفريقيا في النهوض بمستويات الاستثمار في قطاع السياحة إذا ما أرادت تحقيق أهداف استراتيجية السياحة الأفريقية في خطة عام ٢٠٦٣. والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يعتبران السياحة مجالاً من المجالات ذات الأولوية للتحول الاقتصادي. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمدت أفريقيا خطة عمل السياحة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي هي إطار لتشجيع السياحة المستدامة على القارة. وفي وقت لاحق، في خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣ من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ورد النص على التنفيذ الكامل لاستراتيجية السياحة الأفريقية وإنشاء منظمة أفريقية للسياحة، بهدف مضاعفة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي على أقل تقدير بالأرقام الحقيقية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣. ونظراً لكون مساهمة السياحة الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨,٣ في المائة في عام ٢٠١٥، بعد أن بلغت ذروة وصلت إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧، سيكون من باب التحدي تحقيق الهدف المنشود بحلول عام ٢٠٢٣. وبهذا المعدل، سيحتاج قطاع السياحة إلى النمو بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي وبشكل أسرع مما كان عليه الحال قبل الأزمة المالية العالمية. والتوصيات الواردة في هذا التقرير ترمي إلى المساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية أفريقية للسياحة في إطار خطة عام ٢٠٦٣.

١٩- وأخيراً، هناك حاجة ملحة لمعالجة ندرة البيانات عن السياحة. ويمكن القيام بذلك كجزء من الجهود المتواصلة لتحسين جمع بيانات الاقتصاد الكلي. والحكومات تحتاج، بالتعاون مع الشركاء في التنمية، إلى وضع وتنفيذ أساليب فعالة لجمع البيانات السياحية من أجل التقييم الدقيق لمساهمة القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكن العديد من البلدان تواجه، في الوقت الحاضر، نقصاً حاداً في الإحصاءات السياسية المتعلقة بالسياحة. وهناك قدر ضئيل من المعلومات حول كيفية مساهمة مختلف العناصر المكونة لقطاع السياحة في تأثيرها إجمالاً، وتوزيع

* انظر *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٧: السياحة في خدمة نمو شامل قادر على إحداث التحول*، الفصلان ٢ و٤.

مثل هذه الآثار أو الطريقة التي يمكن بها زيادة هذه الآثار. ونظراً للكم الهائل من البيانات اللازمة لتقييم الآثار الإجمالية على العرض والطلب، يظل من باب التحدي توزيع البيانات المتاحة بشكل فعال لتقييم كيف أن الأثر الاقتصادي يختلف باختلاف نوع السائح أو نوع السياحة أو هيكل القطاع. وهناك ندرة في البيانات المتاحة بشأن الأنشطة السياحية المصنفة بحسب نوع الجنس، وقلة تماسك في قياس تدفقات تجار السياحة عبر الحدود (وهي فئة فرعية من سياح الأعمال) على القارة. وجزئياً فإن القياس الدقيق لآثار تحليل سياسة السياحة متعثر أيضاً لأن القطاع ليس محدداً كصناعة في الحسابات الاقتصادية النموذجية. وهذا يبرز حاجة الحكومات إلى تحسين البيانات من أجل تعزيز التحليل الكمي والاقتصادي للسياسات العامة في القطاع.

ثالثاً- المراجع

Intervistas Consulting (2014). *Transforming Intra-African Air Connectivity: The Economic Benefits of Implementing the Yamoussoukro Decision*. Bath, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland.

UNCTAD (2016a). *Economic Development in Africa Report 2016: Debt Dynamics and Development Finance in Africa*. United Nations publication. Sales No. E.16.II.D.3. New York and Geneva.

UNCTAD (2016b). Nairobi Maafikiano. From decision to action: Moving towards an inclusive and equitable global economic environment for trade and development. TD/519/Add.2. 5 September.

UNWTO (2016). *UNWTO Tourism Highlights*. Madrid. Available at http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284418145 (accessed 17 March 2017).